



بني ملال، في: ١٩ ديسمبر ٢٠٢١

333X21

الرقم:



إلى السيدات والسادة:

المديرين الإقليميين

المفتشات والمفتشين

مديرات ومديري المؤسسات التعليمية

الأساتذات والأساتذة بالجهة

الموضوع: تفعيل وأجرأة الإصلاح التربوي على مستوى المؤسسات التعليمية

المراجع: . القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

- المرسوم 2.02.376 الصادر في 17 يوليو 2002 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية

والتعليم العمومي

- خلاصات وتوصيات اللقاءات التواصلية على مستوى مديريات الجهة خلال شهر أكتوبر ونونبر 2021

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله،

وبعد، فمواصلة لتنزيل مشاريع تفعيل أحكام القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، واستحضارا لما تضمنه التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، الذي يتطلع إلى تحقيق نهضة تربوية حقيقة لتحسين جودة التعليم بشكل جوهري، وإعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي للمغرب، مما سيسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمغرب ، والتماسك الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، واعتبارا لأهمية العمل التربوي داخل المؤسسات التعليمية، وأدوار هذه الأخيرة، وكذا الفاعلين التربويين المحليين العاملين بها (هيئة التدريس، وهيئة الإدارة التربوية، وهيئة التأطير والمراقبة التربوية...) في أجرأة الإصلاح التربوي على مستوى المؤسسة التعليمية، وعلى مستوى الفصل الدراسي تحديدا، لكون التلميذ(ة) هو المعنى الأول بكل المشاريع الإصلاحية التربوية ، وتفعيلا للنصوص القانونية المؤطرة لعمل المؤسسات التعليمية، وبناء على خلاصات وتوصيات اللقاءات التواصلية التي نظمتها وأشرفنا عليها هذه الأكاديمية خلال شهر أكتوبر ونونبر 2021، والهادفة إلى إعطاء دينامية جديدة للعمل التربوي ، يشرفني أن أطلب منكم، كل من موقعه، العمل على ما يلي:

١- مجالس المؤسسة، وجماعات الممارسات المهنية:

لقد أولت المادة 17 من المرسوم المشار إليه في المرجع أعلاه أهمية بالغة لمجالس مؤسسات التربية والتعليم العمومي، من مجلس التدبير، والمجلس التربوي، والمجالس التعليمية، ومجالس الأقسام، باعتبارها آليات للحكامة المحلية، غير أن عدم احترام النصوص المؤطرة لعملها، وضعف استثمار تقاريرها وتوصياتها، يرسخ الإحساس بعدم نجاعتها لدى الفاعلين المحليين، ويؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه أطلب منكم العمل على:



- احترام تشيكيلة مجالس المؤسسة، وأجال تجديدها، والحرص على انتظام اجتماعاتها كما هو منصوص عليه.

- استثمار تقارير اجتماعات مجالس المؤسسة بالشكل المطلوب، بإشراك هيئة التأطير التربوي، مع تصنيف القضايا المتناولة حسب طبيعتها: تربوية، مالية، مادية، تدبيرية... وحالات القضايا التي تتجاوز المؤسسة على الجهات المختصة (المديرية الإقليمية، الأكاديمية الجهوية...).

. توثيق اجتماعات مجالس المؤسسة، وإرفاقها بلائحة الحضور، وأرشفتها للعودة إليها عند الحاجة.

- تفعيل جماعات الممارسات المهنية، وتمكينها من وسائل العمل الضرورية حتى تضطلع بالأدوار المنوطة بها على الوجه الأكمل، والحرص على دورية اجتماعاتها، واستثمار تقاريرها، وخلاصات اجتماعاتها، وأرشفتها بالشكل المقبول، حتى يتسمى العودة إليها عند الحاجة.

2- الإدارة التربوية:

تضطلع الإدارة التربوية بمهام الإشراف على تسيير مؤسسات التربية والتعليم العمومي، في إطار من التكامل، واحترام الاختصاصات، وتكون الإدارة التربوية من المدير ومن المكلف بتسيير فرع المدرسة الابتدائية التي يتجاوز عدد أقسامها ثلاثة بالتعليم الابتدائي، ومن المدير والحارس العام للخارجية، والحارس العام للداخلية بالثانوي الإعدادي، ومن المدير والناظر، ومدير الدراسة في حال توفر المؤسسة على أقسام تحضيرية لولوج المعاهد والمدارس العليا، أو أقسام لتحضير شهادة التقني العالي، ورئيس للأشغال بالنسبة للمؤسسات التقنية، والحارس العام للخارجية، والحارس العام للداخلية بالثانوي التأهيلي.

وفي هذا الإطار، يتعين توفر المؤسسة على توصيف دقيق لمهام أطر الإدارة التربوية، بناء على المرسوم المنظم لعملها، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس المؤسسة(ة). إذ إن اضطلاع كل مسؤول من أطر الإدارة التربوية بمهامه كاملة، من شأنه أن يشكل قيمة مضافة للعمل التربوي بالمؤسسة، ويخفف العبء على مدير المؤسسة، حتى يتسمى لهذا الأخير التفرغ لمهامه المتمثلة في الإشراف على التدبير التربوي والإداري والمالي للمؤسسة، والحرص على حسن سيرها، باعتباره المسؤول الأول عن المؤسسة التي يشرف عليها.

3- العمل التربوي، والتكوين المستمر:

يعتبر العمل التربوي بالمؤسسات التعليمية جوهر عمل الوزارة والأكاديمية الجهوية، وجميع المؤسسات التابعة لها، باعتباره المدخل الأساس لتحقيق الجودة، وفي هذا الإطار يتعين الحرص على ما يلي:

- استثمار تقارير الزيارات والتقييمات الصافية، لتطوير العمل التربوي، وتوجيه الفعل التدبيري نحو القضايا التربوية المرصودة من لدن هيئة التأطير التربوي، والمساعدة على تجاوز المشاكل والصعوبات المرصودة.

- تفعيل الدور التربوي لمدير(ة) المؤسسة، في التتبع، والتأطير، والتقييم.

- الحرص على توفر الوثائق التربوية المرتبطة بالعملية التربوية، وتحفيزها (دفاتر النصوص، المذكرة اليومية، الجذاذات اليومية، المعينات الديداكتيكية...).

- جعل مشروع المؤسسة المندمج في صلب العمل التربوي للمؤسسة، وإيلائه العناية الالزمة إعدادا وتنفيذا وتقديما، باعتباره آلية للتعاقد على المستوى المحلي، ووسيلة مثل لأجرأة الإصلاح التربوي بالمؤسسة التعليمية.



- استثمار النتائج الدراسية للمؤسسة التعليمية، ورصد نقط القوة لثمينها، ونقط الضعف لتجاوزها.
- تكثيف الدورات التكوينية، والندوات التأطيرية لفائدة هيئة التدريس حول المستجدات التربوية ، وحول القضايا التربوية المرصودة في تقارير الزيارات والتقييسات.
- التأكيد على أهمية التكوين الذاتي، وإلزامية حضور دورات التكوين المستمر، بمختلف آلياته: الحضوري، وعن بعد، والتكوين بالصاحبة عبر الممارسة.

4- الزمن الدراسي:

يكتسي الحفاظ على الزمن المدرسي أهمية بالغة في تحقيق الجودة، والنجاح، والحد من الهدر المدرسي. وفي هذا الإطار يتعين، العمل بشكل جماعي، على ترسیخ احترام قيمة الوقت، والزمن المدرسي على وجه التحديد، باعتباره حقاً للتلميذ(ة)، وواجبًا على الأستاذ(ة).

لذا، يتعين تحسيس كل الأطر التربوية بالأهمية البالغة للزمن المدرسي تربوياً، وأثره المباشر على التحكم في التعلمات، والتحصيل الدراسي، والعمل على خلق مناخ تربوي مشجع على ذلك، وإعمال المساطر الإدارية المعهود بها في حال الإخلال بالواجب المفروض، والتصدي للفيابات والتأخرات غير المشروعة.

5- تفعيل الحياة المدرسية، وتعزيز منظومة القيم:

تعتبر أنشطة الحياة المدرسية مكملاً رئيسياً للعمل التربوي الذي يُنجز بالفصول الدراسية، وأالية أساسية في تربية النشء، وإعدادهم للحياة المجتمعية، وترسيخ القيم الوطنية النبيلة لديهم، بالإضافة إلى دورها في تفتح شخصية التلاميذ، وتكوينها في مختلف أبعادها.

وفي هذا الإطار، يتعين الحرص على مشاركة المؤسسة التعليمية في كل المسابقات والتظاهرات، والأنشطة التربوية التي تعلن عنها الوزارة أو الأكاديمية الجهوية، أو المديرية الإقليمية. كما يتعين تفعيل الحياة المدرسية محلياً، بتفعيل الأندية التربوية، وتنظيم الأنشطة التربوية الإشعاعية، وإبداع صيغ للتشجيع تسمح للتلاميذ بإبراز قدراتهم ومهاراتهم، وتحفيز الأساتذة المجددين، وإعطاء القدوة في الممارسة. إذ إن تأثير السلوك اليومي للفاعلين التربويين أقوى من الدروس النظرية في هذا المجال، مما يستوجب التصدي الجماعي، وبالحزم اللازم، لكل الظواهر المشينة، والمسيئة للمهمة التربوية النبيلة التي يضطلع بها القطاع، سواء داخل المؤسسة التعليمية، أم في محيطها.

وبالنظر لأهمية الخلاصات أعلاه، باعتبارها تدابير وإجراءات عملية منبثقة عن اللقاءات التواصلية المنظمة على المستوى الجهوي، مع الفاعلين التربويين المحليين، تهدف إلى خلق دينامية جديدة بمؤسساتنا التعليمية، في إطار تكامل للاختصاصات والمهام، أطلب منكم، كل من موقعه، الحرص على التنفيذ الأمثل لهذه الإجراءات، التي ستتحقق بتتبع مصالح هذه الأكاديمية والمديريات الإقليمية التابعة لها. والسلام.

مدير الأكاديمية
مصحف السيفاوي

